

قراءة في دراسة "المشهد المصرفي في دولة قطر 2020"

بقلم: د. هاشم السيد

باحث اقتصادي

www.halsayed.com

دفع التطور التقني والتكنولوجي العديد من المؤسسات والمراكز والمتخصصين أن يقرعوا أبواب الحديث والتحليل في عالم الاقتصاد والمال، ولكن المثير للدهشة أن نجد بعض المؤسسات العريقة وما فيها من متخصصين يقعون في ارتكاب أخطاء وذلك من خلال عرض معلومات وبيانات دون تمحيص، و فقط من أجل اثبات الذات بأنهم على دراية بكتابة التقارير والتحليل المالية والاقتصادية. وأمام مثل هذه الحالات يجب أن نؤكد على ركيزتين، هما:

أولاً: أهمية صدق المعلومات وعرضها بالطرق السليمة والمهنية.

ثانياً: عند عرض المعلومات يجب أن يتجرد الإنسان من هواه، فلا تطغى خلافاته مع أشخاص أو جهات أو دول على مهنيته حتى يتم العرض بالطرق العلمية والقانونية السليمة.

ونحن اليوم نتحدث عن دراسة خرجت من مؤسسة عريقة تتكلم عن المشهد المصرفي في دولة قطر 2020. وفيما يلي نتناول هذه الدراسة لمعرفة مدى التزامها وتماسيها مع الحقائق.

أولاً: عنوان التقرير يشير إلى المشهد المصرفي في دولة قطر 2020 أي الحديث عن البيانات المالية والمصرفية ومعلومات لعام 2020 ويشير في أسفل الغلاف بأن النشرة صدرت في يونيو 2020. وهل يمكن وضع تاريخ 2020 والبيانات المعروضة فقط للربع الأول من عام 2020 وتبنى عليه مشهد كامل للجهاز المصرفي في الدولة وإذا كان إصدار الدراسة في يونيو 2020 لماذا لم يتم وضع البيانات المالية والمصرفية في نهاية يونيو، حيث صدرت بيانات شهر يونيو التي تؤكد ارتفاع ودائع البنوك بنسبة 2.3% عن مايو لتصل إلى نحو 884.19 مليار ريال. كما أشارت إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة من البنوك بنحو 8 مليارات ريال لتصل إلى 1067.8 مليار ريال من 1059.8 مليار ريال في مايو الماضي. وقد ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العام في يونيو إلى 311.2 مليار ريال من 310.3 مليار ريال في شهر مايو الماضي، كما ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 6.9 مليار ريال ليصل إلى 685.1 مليار ريال. وارتفع الائتمان الممنوح للخارج بشكل محدود إلى 71.5 مليار ريال من 71.3 مليار ريال في مايو.

كما أن الدراسة تحتوي الكثير عن جائحة كورونا في حين أن البيانات المصرفية لشهر مارس 2020 أي مع بداية أزمة كورونا، لذا كان لا بد من وضع عنوان آخر للدراسة، وليكن "المشهد المصرفي في دولة قطر" دون تحديد تاريخ حتى لا نوحى للقارئ بأن الدراسة حديثة.

ثانياً: من الناحية الفنية فإن الدراسة تأخذ شكل المجلة، حيث تحتوي على العديد من الموضوعات والأبواب والكتاب. وهنا كان لا بد على المؤسسة المرموقة أن تقوم بكتابة التقرير ثم تضع أسماء فريق العمل ويقوم رئيس الفريق بكتابة المقدمة.

ثالثاً: المقدمة تشير بأن الدراسة تنقسم إلى أربعة أجزاء (السوق والأعمال/ التكنولوجيا والابتكار/ المخاطر والأنظمة / الحوكمة والرقابة) ويستكمل التقرير بتاريخ البنوك المدرجة في بورصة الخليج. ونلاحظ أن الدراسة لم تعط الجهاز المصرفي القطري حقه من حيث الالتزام بالمعايير الدولية، وكذلك المؤشرات المالية ومدى قوة الملاءة المالية ومتانة قواعد الجهاز من حيث (البيانات والتشريعات

والقوانين / القوى العاملة والتقنية / البيانات المالية والمؤشرات وملاءتها المالية). وعليه نجد أنفسنا أمام عرض انشائي دون رسم تحليلي وكمي للبيانات ومعرفة مسار الجهاز المصرفي وقدرته في مواجهة الأزمات.

رابعاً: في قسم اضاءات مالية تم وضع عدد من المؤشرات، وكان من الأفضل أن يشمل ذلك عدد من السنوات أو التغطية حتى منتصف 2020 حتى يتمكن القارئ من رسم الفترة المنتهية من العام. فليس فقط من خلال ربع العام نستطيع معرفة كل العام.

وللأسف الشديد فإن عرض المؤشرات بهذه الطريقة به تقليل من مستوى القارئ. وحتى يكون هناك احترام لعقلية القارئ لا بد من عرض المؤشرات أفقية أو رأسية، وكذلك الأخذ بالمؤشرات التالية (نسب السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات الكفاءة المالية، مؤشرات النشاط). بالإضافة إلى ذلك لا يوجد أية ايضاحات لمفهوم المراحل ماذا يعني والنسب الكبيرة لا نعرف ماذا تعني دون شرح أو تفصيل.

خامساً: تطرق التقرير إلى السوق والأعمال والتداعيات الاستراتيجية لفيروس كورونا. وأظهر التقرير في هذا الجانب أن العالم يعيش حالة ضبابية ونتيجة الأزمة المالية التي يعيشها العالم وارتفاع نسب القروض وكذلك الأمن السبراني، وأن جائحة كورونا خدمت المؤسسات المالية ومنحتها الوقت لمعالجة الأمور في ضوء الدعم الحكومي ومتطلبات ضخ السيولة وتخفيف الضوابط وتحديد الفترات. وأن هذه الاجراءات سوف تساعد على اعادة الاستراتيجيات لدى البنوك. وهذا الكلام خطير جداً يبين وجود خلل بين الجهات الرقابية والإشرافية في الدولة وإدارة البنوك حيث أنها تعاني مشاكل ووجدت في هذه الجائحة فرصة في إعادة ترتيب أوراقها.

وللأسف لم يفرق التقرير بين كلمة أفراد وموظفين أو قوى عاملة. وعندما يتم كتابة أفراد في القطاع المصرفي فهذا يعني عملاء أفراد أو عملاء شركات أو عملاء حكومات أو مؤسسات حكومية. وعليه نجد أن الدراسة استقرت بأن الأفراد الذين تعينهم هم الموظفين الذين مارسوا أعمالهم عن بُعد من خلال المنازل ولم تتطرق إلى محتوى الأداء والكفاءة وفترات الإنجاز. وسوف نشاهد جلياً خلال الفترات القادمة عندما تصدر هذه البنوك ميزانياتها كيف تأثر العمل والأداء على النتائج.

سادساً: في الحديث عن الكفاءة التشغيلية: للأسف اعتقد بأن هناك خلل في كتابة الجمل أو الترجمة، حيث إن ما جاء تحت هذا العنوان بعيد كل البعد، وما ورد من محتوى لا يشرح أى معنى لمفهوم الكفاءة التشغيلية.

ونجد بأن إقحام موضوع الرقمية في الصفحة دون الإشارة لها وما يتمتع به القطاع المصرفي من تطوير في المنتجات المصرفية والمالية المستخدمة، وكذلك الأمن الإلكتروني وهو ما ظهر في الجائحة، حيث لم يتأثر قطاع الأعمال في الدولة. وعلى الرغم من اتباع سياسة التباعد وتخفيف الكوادر المصرفية فقد تم ممارسة الأعمال، بكل دقة وتفاني دون خلل على عمليات السحوبات والإيداعات. ويمكن ملاحظة ذلك في حجم القروض والودائع التي استمرت بشكل طبيعي.

سابعاً: في قسم إدارة السيولة: ما ورد هنا مجرد حديث عن معدلات النمو ولم يتطرق إلى إدارة السيولة ومعانيها وعناصرها وتأثيرها سواء على نطاق الحكومة والتي تمثل القطاع العام والقطاع المصرفي وكذلك القطاع الخاص والأنشطة، حيث نجد الإشارة في هذه الفقرة مجرد موضوع إنشائي. وللأسف لم يذكر التوجيهات التي صدرت من سمو الأمير في الحزمة الاقتصادية أو التوجيهات الخاصة بمعالي

رئيس مجلس الوزراء في مواجهة الأزمة وكيف تحركت المؤسسات الحكومية والمالية والمصرفية في إدارة السيولة بحكمة وذكاء، مما لم يخلف أي تأثير في مجريات العمل اليومي.

ثامناً: في قسم ترشيدي الانكشاف على التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري: الطرح بهذا العنوان يظهر سلبية التداول والطرح حيث يبين أن قطر لا تتبع سياسة ائتمانية سليمة. ومن المؤسف جداً أن يكون تقرير عام 2020 ويركز على السنوات الماضية والتي تظهر في عام 2008 والإشارة بالجدول تظهر فيها نسبة ودون معرفة قيمتها وحجم المقارنة به. والعرض لا يعطي صورة حقيقية لما يتمتع به القطاع المصرفي من متانة مالية وتدفقات نقدية صحيحة تتماشى مع المؤسسات المالية العالمية.

تاسعاً: وبخصوص التحول الرقمي: استطاع التقرير تغطية هذا الباب بشكل جيد إلا أننا كنا نتمنى الإشارة إلى قيمة الاستثمار الكبيرة للبنوك القطرية في تطوير وسائل التكنولوجيا والحماية. ويمكن استقاء هذه البيانات من ميزانيات البنوك. هذا بجانب أن المعالجة لم تتطرق إلى الإجراءات المتبعة والخطوات الحقيقية التي استخدمتها المؤسسات المالية والمصرفية في تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية والاستشارية التي تتماشى مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

عاشراً: وفي قسم المخاطر والأنظمة: يوحى إلينا التقرير أن المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي تتجسد في قانون الضريبة في الدولة. ولم يذكر عناصر المخاطر المختلفة سواء المخاطر المحلية أو المستوردة وكيف تظهر على القطاع، لذا كان من الأفضل تغيير العنوان.

حادي عشر: وفي قسم الحوكمة والرقابة: ليس من المنطق الاعتماد على الانترنت وكتابة موضوع انشائي عن مستقبل القطاع المصرفي الأخضر والمستدام في قطر كعنوان تحت عنوان رئيسي "الحوكمة والرقابة" ولا نذكر شيئاً عن القوانين التي يصدرها المصرف المركزي في عملية الرقابة والشفافية والقطاع الحكومي في هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

وفي الختام:-

نعم، إن وجود تقارير من هذا النوع، على الرغم من عدم حرفيتها ومستواها العلمي والمهني إلا أنها تعطي صورة مبسطة. ولكن للأسف عندما نلعب في العناوين وإظهار منشآت كبيرة ويكون المحتوى مجرد كلمات وعبارات ثم تجمعها لنشرها في تقرير صادر عن مؤسسة عالمية. فإنه لا يمكننا الأخذ بها لأن المجتمع القطري وأفراده يتسمون بالقدرة على القراءة وتحليل الأرقام لذا نتمنى أن ترتقي مثل هذه الدراسات وتكون على مستوى أكبر من المهنية والجودة.